

السكن من هبوط الثاني ما لامضرة فيه لكن ينقص من الكراء لا
قيلزمه السكن ويجعل بقدره الثالث مضرا كالمطل فيغير من
المكثري بين السكني جميع الكراء وبين الخرج وما كثر وهو ان
ثلاثة اوجه الاول ان يعيب السكن ولا يعطل شيئا من منافع
الدار كما ان يتجسسها فيغير كما تقدم الثاني ان يبطل بعض
المنافع كانهام بيت من ذات بيوت فيسكن ويجعل الثالث
ان يبطل منافع اكثر الدار ويغير كما تقدم ام وقد استوفاهما
انضم اذاه الباني او اي وان لم يات ريبها اي الدار المتكثرة
بمعنى نعم السنين المهيمة وفيه ان لا يملكه برفق عليه البيت
الاعلى من بيوتها فانه يجط عن المكثري بقدر ما يقابل حصة
البيت الاعلى لانه لم يتمكن من الانتفاع به ويجوز هذا في ما
العينية قال ابن رشد اما قال انه اذا لم يجعل المكثري للمكثري
سكنا يخلص به الى الانتفاع بالملوحيه انتقضت السنة
انه لا كراء عليه فيه لانه باع منه جميع منافع الدار فعليه
ان يسلمها اليه ويستلمه للملوهو بان يجعله سلمه يرفق
عليه والكرا في هذا اختلاف في الشراء لو باع منه الدار وفيها
علو لا يرفق اليه الا بسلم ولا يلزمه ان يجعل له سلمه يرفق
عليه كما لا يلزمه ان يجعل له ذلوا وحلا يصيد به الى ماء البحر
لان ما باع منه قد اسلمه اليه فله ان يسكنه وان شاء
هدمه وان ساء باعه لا يضمنه من التلف في ساء كونه بلا ساء
ام وفي المختب عن ابن القاسم ان التواين صلاح المنزل في
يجعل للملوهو سلمه ولم ينتفع به المتكاري حين انتقضت السنة
قال ينظر اي ما يرب ذلك العلو من الكراء فيطرح عن المكثري
او اي وان عطش يهني الارض او عرق يبطل ذلك الزراعة
كما في امدونة والسراد بالبعوض دون الجمل واما اذا عطش

الدار

او

او عرق جلتها او جميعها فلا تسوي على المكثري من الكراء وانما
ان حصل الفرق بعد وقت الحركه الثالث في تلك المدفاه
يلزمه جميع الكراء **حط** اي اسقط عن المكثري منه اي الكراء
بحسب ما عطش او عرق من الارض قيمة المساحة فهو حوا
عن جميع ما بعد ان كما تقدم **وغير** نعم الخاء المهيمة وكسر الخاء
تحت نايه ضمير المكثري في طرفه **مضرب** به وذلك **كمطل**
بفتح الهاء وسكون الطاء المهيمة اي تزول ماء المطر من
سقف الدار ليلا به بين السكني جميع الكراء **بلا حط** اي
استقاط لسكنيه منه والخرج وخريره تنسفي ضرره ولا يرفق
في العصر بين ما ينقص المنافع وبين ما لا ينقصها فيخرج
في الصورة التي معا فان بقي فعليه جميع الكراء على مذهبه
ابن القاسم في امدونة ونظف المقدمات في الصورة الثانية
الثالث ان يكون فيه مضرة على الساكن من ضمير ان يبطل من
منافع الدار شيئا كالمطل وسلكه فهذا اختلف فيه
على قولين احدهما قول ابن القاسم ان ريب الدار لا يلزمه الا
صلاح الا ان يسقطا اي كان المكثري بالخيار بين ان يسكن
جميع الكراء او يخرج فان لم يخرج وسكن لزمه جميع الكراء ولتظلم
في الصورة الاولى الثالث ان يبطل اكثر منافع الدار
سقفه البيت الذي هو وجهها او ما شبه ذلك فهذا
يكون المكثري فيه ضمير بين ان يسكن بجميع الكراء او يخرج فان
اراد ان يسكن على ان يجط عنه ما يتوب ما الهدم من الكراء
لم يكن له ذلك الا ان يرضي بذلك ريب الدار فان رضيت
بذلك جرى حوازه على الاختلاف في حوازه جميع الرجلين ما
سلمت من ارض البيع وان بني المكثري الدار قبل ان يخرج المكثري
منها لزمه الكراء ولم يكن له ان يخرج وان بناها بعد ان خرج

4

195